

فهرس الموضوعات

9	الإهداء
11	المختصرات باللغة العربية والفرنسية
13	تقديم
	الجزء الأول:
	دور القاضي المقرّر لدى المحكمة الابتدائية
25	في تهيئة النزاع
	الفصل الأول:
29	مراقبة القاضي المقرّر لشكليات رفع الدعوى
	المبحث الأول:
30	مراقبة القاضي المقرّر لصحة إجراءات التبليغ
30	الفقرة الأولى: مراقبة القاضي المقرّر لمكان التبليغ
32	الفقرة الثانية: مراقبة القاضي المقرّر لآجال التبليغ
	المبحث الثاني:
37	مراقبة القاضي المقرّر لعريضة الدعوى
38	الفقرة الأولى: مراقبة مدى اختصاص المحكمة بالنظر في الدعوى
38	أ - مراقبة القاضي المقرّر للاختصاص الترابي للمحكمة الابتدائية
40	ب - مراقبة القاضي المقرّر للاختصاص الحكمي للمحكمة الابتدائية
41	الفقرة الثانية: مراقبة القاضي المقرّر للتنقيصات الوجوبية لعريضة الدعوى
41	أ - البطلان المطلق
44	ب - البطلان النسبي

الفصل الثاني:

46 مراقبة القاضي المقرر لعناصر النزاع

المبحث الأول:

48 القاضي المقرر والعناصر الواقعية للنزاع

48 الفقرة الأولى: الدور المهيمن للأطراف في توفير مادة النزاع

49 أ - دور الأطراف في توفير مادة النزاع

53 ب - تقييد القاضي المقرر بما يقدمه الأطراف في مادة النزاع

65 الفقرة الثانية: الدور المكمل للقاضي المقرر في البحث عن عناصر النزاع

67 أ - إلزام الخصم بالإثبات

72 ب - إلزام الغير بتقديم الدليل

المبحث الثاني:

75 القاضي المقرر والعناصر القانونية للنزاع

77 الفقرة الأولى: سلطة القاضي المقرر في تكييف النزاع

78 أ - مدى تقييد القاضي المقرر بالتكييف القانوني لأطراف الدعوى

ب - احترام القاضي المقرر لمبدأ المواجهة بين الخصوم فيما يتعلق بالتكييف

82 القانوني للوقائع

88 الفقرة الثانية: سلطة القاضي المقرر في إثارة عناصر قانونية جديدة

89 أ. سلطة القاضي المقرر في تحديد الأساس القانوني

92 ب - سلطة القاضي المقرر في إثارة دفعات قانونية جديدة

الجزء الثاني:

دور القاضي المقرر لدى المحكمة الابتدائية في تسيير

99 النزاع

الفصل الأول:

103 دور القاضي المقرر في الإثبات

المبحث الأول:

103 دعائم هيمنة حياد القاضي في عبء الإثبات

- 103 الفقرة الأولى: مبررات القاعدة
- 104 أ. الصبغة الفردية للنزاع المدني
- 106 ب. فكرة الحق في الإثبات
- 108 الفقرة الثانية: محتوى القاعدة
- 108 أ. المبدأ
- 110 ب. توزيع عبء الإثبات

المبحث الثاني:

- 114 التطور التدريجي لدور القاضي المقرّر وعلاقته بفكرة الحياد
- 114 الفقرة الأولى: تكريس فكرة حياد القاضي المقرّر في التشريع التونسي
- 115 أ. أسس فكرة حياد القاضي المقرّر
- ب. التطور التدريجي لدور القاضي المقرّر في مادة الإثبات في التشريع التونسي
- 118 الفقرة الثانية: تعامل فقه القضاء مع الفصل 12 من مجلة المرافعات المدنية والتجارية وتأثير ذلك على دور القاضي المقرّر
- 123 أ. تغلغل فكرة الحياد الإجباري تمنع القاضي المقرّر من التدخل في الدعوى
- 124 ب. محاولات تكريس فكرة الحياد الاختياري تدعيم الدور الموكل للقاضي المقرّر في مرحلة تحقيق الدعوى
- 127

الفصل الثاني:

- 132 دور القاضي المقرّر في بحث وتحقيق وقائع النزاع

المبحث الأول:

- 132 دور القاضي المقرّر في تحقيق الدعوى المدنية
- الفقرة الأولى: دور القاضي المقرّر في تسيير إجراءات الدعوى وتبويبها
- 133 للفصل
- الفقرة الثانية: دور القاضي المقرّر في إنجاز الأبحاث اللازمة لتهيئة القضية
- 136 للفصل
- 136 أ. الأبحاث المجراة من قبل القاضي المقرّر
- 136 1. الأبحاث المجراة طبق الفصل 85 م.م.م.ت

137 1.1 تلقي التقارير والمؤيدات من المحامين ومطالبتهم بالإيضاحات والوثائق
139 1.2.1 - سماع الطرفين شخصيا وضبط نقاط الخلاف بينهما
143 2.2.1 - سماع الشهود
144 3.2.1 - تلقي ما لكل من الخصمين من المؤيدات بما في ذلك اليمين الحاسمة
145 3.1 . المعائنات والتوجهات التي يقوم بها القاضي المقرّر
147 4.1 الإذن بإجراء الاختبارات
148 5.1 اتخاذ القرارات المتعلقة بالجوانب الشكلية
149 2. الأبحاث المجرة طبق الفصل 86 م.م.م.ت
151 1.2 سماع البيّنات
151 2.2 إجراء التوجهات والاختبارات
151 1.2.2 إجراء التوجهات
153 2.2.2 إجراء الاختبارات
154 3.2 الدفع بالزور المدني
155 4.2 غير ذلك من الأعمال الكاشفة للحقيقة
156 الفقرة الثانية: الصبغة الضرورية للأبحاث المنجزة من قبل القاضي المقرّر

المبحث الثاني:

158 محدودية الدور الموكل للقاضي المقرّر
159 الفقرة الأولى: ازدواجية الأجهزة المكلفة بإجراء الأبحاث
161 الفقرة الثانية: العلاقة بين المحكمة والقاضي المقرّر
168 الخلاصة
171 المراجع
185 فهرس الموضوعات